مسارات السلطة التنفيذية في تدبير كارثة زلزال الحوز

الباحث ادريس الناجمي
باحث في القانون الدستوري وعلم السياسة
جامعة محمد الخامس
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي، الرباط
المغرب

ملخص:

إن الحديث عن الادوار التي تقوم بها السلطة التنفيذية والصلاحيات التي تمتلكها، يقتضي ضرورة رصدها في الممارسة، فمن خلال مسارات تدبير كارثة زلزال الحوز يتضح الموقع المركزي للمؤسسة الملكية باعتبارها الدائرة الاولى للقرار في رسم التوجهات العامة للسياسة التنفيذية. كما يظهر بشكل جلي مكانة المؤسسة الحكومية باعتبارها فاعل أساسي في تنفيذ وبلورة الترسيمات الاستراتيجية، وذلك عبر مختلف الاليات المخولة لها دستوريا وقانونيا.

المفاهيم المفتاحية: السلطة التنفيذية. المؤسسة الملكية. المؤسسة الحكومية. الترسيمات الاستراتيجية

Abstract:

Talking about the roles played by the executive authority and the powers it possesses requiers the need to monitor them in practice. trough the paths of managing the al haouz earthquake.the central executive policy becomes clear, as it the first circle of decision-making.the position of the gouvernemental institution is also clearly evident as the second decision-making departement as a primary actor in implementing and formuling strategic delineations

Key concepts: executive authority. royal institution. gouvernemental institution. strategic delineations

مقدمة:

شهد يوم الجمعة 8 شتنبر 2023 حدوث زلزال الحوز والذي امتد ليشمل عدة أقاليم من المملكة مخلفا بذلك عددا كبيرا من الضحايا في صفوف أسر الساكنة. وما فتئت هاته اللحظة الحزينة أن حشدت الهمم وأوقدت حماسة منقطعة النظير، أبانت عن قيم التضامن والتماسك الاجتماعي بين الفئات والأجيال والجهات[1]،تطبيق هاته العقيدة التضامنية شكلت أساسا لديمقراطية اجتماعية[2]، ابتدأت بتوجيه ملكي لمختلف مكونات النسيج المؤسساتي للدولة نحو الانكباب على القيام بجميع الاجراءات الكفيلة من بحث وتدارس للوضع، والعمل على صياغة المقترحات اللازمة التي تستجيب لطبيعة الظرفية والوضع الاستعجالي المقرون بها. فما هي المسارات التي سلكتها السلطة التنفيذية للتعامل مع هذا الوضع؟

المطلب الأول: مستوى رسم السياسة التنفيذية

على مستوى رسم السياسة التنفيذية باعتباره المستوى الأول للقرار، والذي ينبع مباشرة وتتحدد معالمه الأولى انطلاقا من المؤسسة الملكية، عبر جلسة العمل الملكية كمنطلق لمسار السياسة التنفيذية، وتكملة باجتماع العمل كامتداد لمسارها.

الفقرة الأولى: جلسة العمل الملكية كمنطلق لعمل المسار التنفيذي

في إطار تفاعل المؤسسة الملكية مع كارثة زلزال الحوز تم عقد جلسة عمل ملكية يوم السبت 9شتنبر2023، وذلك لتدارس الوضع الطارئ فجاءت جلسة العمل الملكية هنا استجابة لحالة مستعجلة عرفتها البلاد وهي زلزال الحوز. وبالتالي فموضوعها محدد ويتسم بالطابع الآني وذلك على اعتبار أنها أعقبت الكارثة بيوم واحد فقط، فلا يمكن للنظام السياسي الذي يشكل ويشرف على المجتمعات أن يبقى في الفراغ وبدون اتصال مع السكان وبدون قابلية لحل مشاكله والاستجابة لما يقلقه[3].

فعلى مستوى التشكيل الذي ترأسه الملك ضمت الجلسة كل من السيد رئيس الحكومة باعتباره الرأس للسلطة التنفيذية ،وضمت أيضا إثنين من الوزراء السيد عبد الوافي لفتيت بصفته وزيرا للداخلية والسيد خالد أيت الطالب بصفته وزيرا للصحة والحماية الاجتماعية ،كما عرفت الجلسة أيضا حضور ممثلي المؤسسة العسكرية في شخص كل من السيد محمد بريض المفتش العام للقوات المسلحة الملكية قائد المنطق الجنوبية ،والسيد حرمو قائد الدرك الملكي كما شهدت الجلسة أيضا حضور السيد إحسان لطفي باعتباره المدير العام للوقاية المدنية إضافة إلى السيد عبد اللطيف الحموشي بصفته المدير العام للأمن الوطني ومراقبة التراب الوطني وكذلك عرفت الجلسة حضور السيد محمد الأزمي منسق مؤسسة محمد الخامس للتضامن[4].

الطابع التمثيلي لجلسة العمل هاته يجسد حضور أبرز أجهزة الدولة والتي لها علاقة واختصاص تجاه نوع الكارثة، انطلاقا من الأدوار والوظائف المنوطة بها، أي أن تركيبة الجلسة تتماشى مع نوعية المسألة المطروحة والمتدخلين فيها، في إطار مبدأ التناسب بين الفاعلين والمهام، حيث تم في البداية تقديم مختلف التفاصيل التي تهم الإجراءات التي تم اتخاذها للتعامل السريع مع كارثة الزلزال والتي شكلت موضوع تعليمات ملكية تتسم بطابع الاستعجال وعلى رأسها:

- تزويد المناطق المتضررة بالماء الصالح للشرب
- توزيع المساعدات الغذائية والخيم والأغطية
- الاستئناف السريع للخدمات العمومية
- نشر القوات الملكية المسلحة لجميع الوسائل البشرية واللوجستية والبرية والجوية، إضافة إلى الوحدات المتخصصة في البحث والانقاذ وإنشاء مستشفى طبي ميداني

ما يلاحظ من خلال هاته التعليمات والتي تمثل الشق الأول من جلسة العمل أنها تهم القوة العمومية بالأساس وعلى رأسها المؤسسة العسكرية والدرك الملكي والتي قدمت عرضا بالإجراءات المتخذة التي بدورها كانت محط تفعيل للتعليمات الملكية لحظة وقوع الزلزال على اعتبار أن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية وفق ما ينص عليه الفصل 53 من الدستور[5],وبالنسبة للوقاية المدنية والمديرية العامة للأمن الوطني فهي أجهزة تابعة لوزارة الداخلية والتي تشكل أحد أهم أقطاب السلطة التنفيذية ،نفس الشيء بالنسبة لوزارة الصحة كمكون حكومي في السلطة التنفيذية فكل محاولة للتجسير بين جل المكونات المؤسساتية الممثلة في جلسة العمل الملكية على المستوى التنفيذي الأول حيث يتم رسم السياسة التنفيذية عبر توزيع الأدوار والوظائف أي تلك الدائرة الأولى لصنع القرار والتي تمر من خلالها جميع القرارات المهمة[6]يتضح انها تتجمع. في نواة واحدة تتمثل في السلطة التنفيذية، هو ما يتضح من خلال الشق الثاني لجلسة العمل حيث نجد إصدار تعليمات تتعلق أساسا بالحكومة ما يمكن لمسه من خلال المهام الموجهة إليها والمجملة فيما يلي:

- التكفل بالأشخاص في وضعية صعبة وهشة خصوصا اليتامى.
- فتح حساب خاص لدى الخزينة وبنك المغرب بهدف تلقي المساعدات التضامنية من المواطنين والهيئات العمومية والخاصة.

ما يمكن القول معه أن جلسة العمل الملكية تشكل منطلق قاعدي لرسم السياسة التنفيذية وتوزيع المهام وتلقي الحكومة للمهام المزمع القيام بها والانكباب على تفعيلها، ما يعطي انطباعا واضحا على منهجية الاشتغال والعلاقة التي تجمع رئاسة الدولة برئاسة الحكومة على مستوى السلطة التنفيذية والمبنية على شقي الرسم والتفعيل.

الفقرة الثانية :اجتماع العمل كامتداد للخطة التنفيذية

جاء اجتماع العمل الذي ترأسه الملك يوم 14 شتنبر2023 وذلك بعد خمسة أيام من ترأسه لجلسة العمل الملكية، كامتداد لمسار التعليمات التي كانت موجهة إلى مختلف الفاعلين المؤسساتيين بخصوص التعامل مع كارثة زلزال الحوز حيث كان اجتماع العمل يتحدد في جدول أعمال مفاده تفعيل البرنامج الاستعجالي لإعادة إيواء المتضررين والتكفل بالفئات الأكثر تضررا من زلزال الحوز. فإذا كانت جلسة العمل الملكية شكلت التصور العام لتدبير كارثة الزلزال ورسم خطة الطريق، فإن اجتماع العمل عرف محاولة هيكلة هذه التصورات ضمن برنامج قابل للتفعيل والتنزيل على أرض الواقع، ما يؤشر على بروز دور السلطة الحكومية في مواكبة البرنامج الاستعجالي والانكباب على تفعيله بشكل فوري. فتطبيق برنامج عمل ما على مشكلة ما غالبا ما يتبث أنه لا يقل أهمية عن القرار نفسه لان دور الجهات الفاعلة المسؤولة عن هذا التنفيذ مهم جدا[7],وهي مسألة تتضح أكثر من خلال بنية اجتماع العمل هذا حيث يضم إلى جانب الملك باعتباره الرئيس كل من السيد رئيس الحكومة عزيز أخنوش ومستشار الملك السيد فؤاد عالي الهمة، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السيد أحمد التوفيق، ووزيرة الاقتصاد والمالية السيدة نادية فتاح إضافة إلى كل من السيدة فاطمة الزهراء المنصوري وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، والوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية السيد فوزي لقجع. كما شهد اجتماع العمل حضور السيد محمد بريض المفتش العام للقوات المسلحة الملكية قائد المنطقة الجنوبية[8].

الملاحظ من خلال بنية اجتماع العمل هو الحضور القوي للسلطة الحكومية في شخص رئيس الحكومة والوزراء، ما يعني معه أن الحكومة تتحمل المسؤولية الكاملة من حيث الاختصاصات المخولة لها في تفعيل السياسة التنفيذية المتعلقة بتدبير الكارثة، وذلك لامتلاكها جميع الوسائل البشرية واللوجستية للقيام بهذا الدور. شهد هذا الاجتماع تقديم النسخة الأولى من برنامج إعادة الإيواء والتي تم إعدادها من قبل اللجنة البين وزارية باعتبارها أسلوبا ناجعا للعمل الحكومي[9],والمشكلة بتعليمات ملكية وجهت للحكومة

،خلال جلسة العمل هاته تم تقديم النسخة الأولى من الإيواء والتي عملت على إحداث خمسين ألف مسكن في الأقاليم الخمس المتضررة من الزلزال، وما يميز اجتماع العمل هذا أيضا هو طابع التفصيل وتسطير طريقة التعامل مع الساكنة المتضررة، على عكس جلسة العمل فهو يعتبر أكثر تخصيص ودقة وهي ميزة يمكن تبيانها من خلال طبيعة التعليمات والتوجيهات الملكية والتي تركزت من الناحية التقنية حول التأكيد على الطابع القصوي لمسألة الإيواء وضرورة ربطها بإشراف هندسي وتقني خاضع لدفتر التحملات ،مع مراعاة تراث المنطقة وخصائصها المعمارية ،ومن الناحية التواصلية تم الحث على تبني سياسة الإنصات الدائم لحاجيات الساكنة، وفيما يخص الناحية الثقافية فقد تم التأكيد على مراعاة تفعيل برنامج الإيواء لكرامة الساكنة وعاداتهم وأعرافهم. ومن الناحية الاجتماعية الصرفة تم إصدار الأمر بإحصاء الأطفال اليتامى ومنحهم صفة مكفولي الأمة وتوجيه أمر مباشر للحكومة من أجل اعتماد مسطرة المصادقة على مشروع القانون اللازم لهذا الغرض وربطه بطابع الاستعجال.

إن هاته العناصر التركيبية الأربع التي ضمت التقني والتواصلي والثقافي والاجتماعي شكلت محور اجتماع العمل الذي ترأسه الملك وكان عنوانه الخاص إعادة الإيواء، وبالتالي فهو إطار تنظيمي لما سبق التباحث بشأنه في جلسة العمل الملكية والتي شكلت الإطار التأسيسي للتوجهات العامة وللسياسة المراد نهجها للتعامل مع كارثة زلزال الحوز. فجلسة العمل واجتماع العمل أحد مسارات رسم السياسة التنفيذية حول مسألة من المسائل المتعلقة بسير الدولة والنهوض بمجالاتها الحيوية والتي غالبا ما تكتسي الطابع الفوري والاستعجالي، ما قد يبرر غياب أي إطار دستوري وقانوني ينظم هذا الشق المؤسساتي من السلطة التنفيذية بالرغم من أهميته كونه يتموقع ضمن المستوى التنفيذي الأول الذي يترأسه الملك مباشرة باعتباره رئيس الدولة. إلا أنه يشهد حضور قوي للمؤسسة الحكومية والتي تشكل آلية التفعيل لما تم رسمه على هذا المستوى.

المطلب الثاني: مستوى تفعيل السياسة التنفيذية

على مستوى تفعيل السياسة التنفيذية باعتباره المستوى الثاني في مسار القرار التنفيذي فنجد المجالس الحكومية كمحطة للتداول والمصادقة على مختلف التوجهات المسطرة في جلسة العمل واجتماع العمل، مع اعتماد آلية المؤسسة العمومية كمحطة لتطبيق مختلف هاته التوجهات

الفقرة الأولى: المجالس الحكومية كمحطة للتداول والمصادقة

عبرت المجالس الحكومية المنعقدة على إثر زلزال الحوز عن تلك الاستجابة للتوجهات التي رسمها الملك ومحاولة بلورتها في شكلها الفعلي وبالتالي فقد شكلت صلب الموضوعات التي أولتها الحكومة اهتماما جديا خلال تلك اللحظة من أجندتها[10],فخلال اجتماع مجلس الحكومة يوم الأحد 10 شتنبر2023 [11],والذي أعقب جلسة العمل الملكية مباشرة والتي انعقدت يوم 9 شتنبر 2023،تم التداول والمصادقة على مشروع المرسوم2.23.811 [12],والقاضي بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية". حيث تم تقديم مشروع المرسوم من طرف السيد فوزي لقجع الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية حيث تم تخصيص هذا الحساب للتمكن من استقبال المساهمات التضامنية التي تقدمها مختلف الهيئات العمومية والخاصة والمواطنين أيضا، وهو استجابة فورية لتنفيذ التعليمات الملكية وبلورتها ضمن الإطار القانوني وجاء فتح هذا الحساب لتحمل العمليات التالية:

- النفقات المتعلقة بالبرنامج الاستعجالي لإعادة بناء المنازل المدمرة
- نفقات التكفل باليتامى والأشخاص في وضعية صعبة وهشة
- نفقات الإيواء والحاجات الأساسية

- نفقات تشجيع الفاعلين الاقتصاديين لاستئناف الأنشطة
- نفقات تشكيل احتياطات ومخزون الحاجيات الأولية

عند النظر إلى هاته النقاط المحدث من أجلها هذا الحساب يتضح أنها خطوة تنفيذية تستوعب التعليمات التي بادر الملك إلى توجيهها خلال جلسة العمل الملكية والتي تهم بالخصوص الحكومة. فالمصادقة على مشروع المرسوم هو في نفس الوقت تحويل تلك التعليمات ونقلها من طابع التخطيط والرسم العام إلى طابع التفعيل القانوني. هذا المسار سوف يستمر كذلك خلال اجتماع مجلس الحكومة يوم 27 شتنبر2023[13],والذي يأتي لتتمة تفعيل جميع التفعيلات الإستراتيجية التي تم وضعها في اجتماع العمل المنعقد يوم 4 شتنبر2023,والذي خصص جدول أعماله لإعادة إيواء المتضررين والذي كان من أولوياته التكفل بالأطفال اليتامى بشكل فوري، وإثارة دور الحكومة المباشر في هذا الصدد. وهو ما يمكن لمسه بشكل واضح ضمن اجتماع المجلس الحكومي الذي جاء في مقدمة جدول أعماله الاطلاع على مشروع القانون رقم 50.23 في شأن منح الأطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة. مشروع قدمه السيد عبد اللطيف لوديي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإدارة الدفاع الوطني لتتم المصادقة عليه في مرحلة موالية ضمن أشغال المجلس الوزاري المنعقد يوم 19 أكتوبر2023 ليصدر الأمر بتنفيذه يوم 30 نونبر2023[14],كما شهد المجلس الحكومي أيضا التداول والمصادقة على مشروع المرسوم بقانون رقم 2.23.870 والقاضي بإحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير[15],والذي قدمه السيد مصطفى بايتاس الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع البرلمان الناطق الرسمي باسم الحكومة ليصدر بعد ذلك المرسوم التطبيقي الخاص بمرسوم هذا القانون يوم 5 أكتوبر2023[16],إن الحكومة ستتخذ من كافة وسائلها واختصاصاتها المخولة لها دستوريا مركز تفعيل وتنفيذ جميع التوجهات المرسومة ضمن المستوى التنفيذي الأول الذي يقوده الملك والمعبر عن إطاره العام والخاص من خلال ثنائية ترسيم السياسة التنفيذية التي شكلت من جلسة العمل واجتماع العمل نواتها الاولى ومادتها الخام .في حين شكلت المجالس الحكومية محطة بلورتها القانونية والمؤسساتية، نهج سيتأكد أيضا ضمن الاجتماع الثاني لمجلس الحكومة يوم 19 أكتوبر2023 والذي شهد التداول حول تفاصيل مشروع قانون المالية رقم35.23 للسنة المالية 2024 والذي تم ترتيبه بحيث تتصدره أولوية تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز وتوطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية بميزانية إجمالية قدرها 120 مليار درهم، وهو المشروع الذي قدمته نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية. حيث يعد مشروع قانون المالية وهاته الحالة كنوع من ملاءمة التوجهات الماكرواقتصادية للدولة مع الظرفية التي أفرزها زلزال الحوز. ومن جهة أخرى تجسيد للإرادة التنفيذية الملكية وإرفاقها بالمسارات الكفيلة لتفعيلها على أرض الواقع. هاته المسارات التي لعبت فيها الحكومة الدور الرئيسي والجوهري بما تملكه من صلاحيات دستورية حيث اضطلعت بالمجال التنفيذي الخاص بها والمكلفة به. دور سوف يتم بروزه بشكل عملي واضح وذلك عبر خطوة أخرى وهي قيام السلطة الحكومية بإحداث وترؤس وكالة تنمية الأطلس الكبير.

الفقرة الثانية: المؤسسة العمومية كآلية حكومية للتنفيذ

لقد تم إحداث وكالة تنمية الأطلس الكبير كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي[17].وتخضع لوصاية الدولة التي يمارسها رئيس الحكومة وتتم إدارة هذه الوكالة من طرف مجلس للتوجيه الإستراتيجي ويسيرها مدير عام والذي يعين وفق التشريع الجاري به العمل فيما يخص التعيين في المناصب العليا. هذا المجلس يترأسه رئيس الحكومة ويضم كل من السلطات الحكومية المكلفة بالقطاعات المعنية بالمشاريع المدرجة في البرنامج، ويضم كذلك المسؤولين عن المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية بالمشاريع المدرجة في البرنامج. ما تتم ملاحظته هنا هو الدور المحوري لرئيس الحكومة في توجيه وتنسيق العمل الحكومي كون مجلس التوجيه الإستراتيجي يضم مختلف القطاعات الوزارية المعنية ببرنامج إعادة التأهيل والإيواء الذي أحدث الوكالة من أجله. إضافة إلى المسؤولين عن المؤسسات والمقاولات العمومية من جهة، ومن جهة أخرى فإن إسناد الوصاية على الوكالة لرئيس الحكومة يربطه بجزء هام من

نشاط الدولة[18]. وفي إطار النهوض بالمهام الموكلة إليها فقد تم تخويل الوكالة صلاحيات مهمة تحد سندها في المادة 17 من المرسوم بقانون رقم2.23.870،والتي تنص على وجوب إدارات الدولة وكذلك الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية موافاة الوكالة بطلب منها بالمعطيات والمعلومات والوثائق الضرورية كما تم تخويل المدير العام للوكالة وفق المادة 18 من نفس المرسوم اللجوء إلى الولاة والعمال المعنيين من أجل إصدار التراخيص اللازمة لإنجاز مشاريع البرنامج، وذلك في حالة تأخر أو رفض غير مبرر من طرف الإدارات والمؤسسات العمومية والهيئات المعنية بمنح هذه التراخيص، اختصاصات الوكالة بررتها الطبيعة الاستعجالية للمهام التي أحدث من أجلها والتي لا تقبل بطء الإجراءات الإدارية وتعثرها البطء الذي يمكن أن ينعكس سلبا على الإجراءات التنفيذية المتعلقة بتفعيل القرار ونجاعته.

بعد ذلك صدر المرسوم التطبيقي رقم2.23.920[19]بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.23.870 والذي ينص على تأليف مجلس التوجيه الإستراتيجي لوكالة تنمية الأطلس الكبير من الأعضاء التالي بيانهم:

- السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية
- السلطة الحكومية المكلفة بالأوقاف والشؤون الإسلامية
- السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد والمالية
- السلطة المكلفة بالتجهيز والماء
- السلطة الحكومية بالتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
- السلطة الحكومية المكلفة بالصحة والحماية الاجتماعية
- السلطة الحكومية المكلفة بالفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
- السلطة الحكومية المكلفة بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
- السلطة الحكومية المكلفة بالإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات
- السلطة الحكومية المكلفة بالسياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- السلطة الحكومية المكلفة بالانتقال الطاقي والتنمية المستدامة
- السلطة الحكومية المكلفة بالشباب والثقافة والتواصل
- السلطة الحكومية المكلفة بالتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
- السلطة الحكومية المكلفة بالميزانية
- المسؤولون عن المؤسسات والمقاولات العمومية التالية:
  - المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
  - الوكالة الوطنية للمياه والغابات
  - الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان
  - مجموعة التهيئة العمران

لقد تم اعتماد المؤسسة العمومية كآلية من أجل استكمال مسلسل فعالية القرار التنفيذي وتكريسه على أرض الواقع وذلك عبر ربطها بالإشراف المباشر لرئيس الحكومة إن تعزيز وتوسيع السلطة الإدارية لرئيس الحكومة ما هو إلا انعكاس لهيمنة السلطة التنفيذية والناتج عن توسع أنشطة الدولة[20].

خاتمة:

إن الحكومة باعتبارها فاعل مهم في مسار القرار التنفيذي تشمل الدائرة الثانية لصنع القرار والمكلفة خصيصا بالتنفيذ تاركة مجال الرسم العام ووضع الإستراتيجية الأولى والمنطلق الأساس للدائرة الأولى والتي تتجسد بشكل حصري في المؤسسة الملكية مع استحضار أنه من خلال التحليل الملموس للعمليات التي تؤدي إلى اتخاذ القرار تظهر قابلية تفسيره من خلال التفاعل بين عدد وافر من الجهات الفاعلة[21],وبالتالي وجب النظر إلى الدائرتين الاولى والثانية من مسلسل صناعة القرار التنفيذي في إطار من التكامل والذي لا ينفي البتة منطق التراتبية بين الملك ورئيس الحكومة.

الهوامش:

[1] خطاب الملك بمناسبة افتتاح الدورة الاولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة يوم 13اكتوبر 2023

[2] Matthieu POLAINA :la notion de la démocratie sociale, thèse de doctorat en droit public, université bourgogne Franche-Comté 2021. P147

[3] بول كلافال: المكان والسلطة الطبعة الاولى، ترجمة عبد الامير ابراهيم شمس الدين، الطبعة الاولى، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع لبنان 1990,ص55

[4] جلسة عمل ملكية السبت 9شتنبر 2023 لبحث الوضع في اعقاب الزلزال الذي وقع الجمعة8 شتنبر بلاغ الديوان الملكي البوابة الوطنية للملكة المغربية.maroc.ma

[5] ينص الفصل 53 من الدستور على أن: «الملك هو القائد الاعلى للقوات المسلحة الملكية. وله حق التعيين في الوظائف العسكرية كما له أن يفوض هذا لغيره ممارسة هذا الحق. »

[6] Pierre Muller: les politiques publiques, dixième Edition paris, presse universitaires de france 2013.p37

[7] Dominique chaghnollaud de sabouret : introduction à la science politique,8e Edition paris, Dalloz 2018.p342.

[8] اجتماع عمل يوم14 شتنبر2023تراسه الملك لتفعيل البرنامج الاستعجالي لإعادة ايواء المتضررين والتكفل بالفئات الاكثر تضررا من زلزال الحوز والذي كان موضوع تعليمان ملكية خلال جلسة العمل يوم9شتنبر2023.بلاغ الديوان الملكي. البوابة الوطنية للملكة المغربية maroc.ma

[9] امينة المسعودي: عمل اعضاء الحكومة في المغرب. الصلاحيات-الحدود-المسؤوليات1955-2016,الطبعة الاولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2017.ص66

[10] Daniel Kübler, jacques de Maillard : analyser les politiques publiques, presses universitaires de Grenoble, France 2009.p20.

[11] اجتماع مجلس الحكومة الاحد 10شتنبر.بلاغ صحفي للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان. الناطق الرسمي باسم الحكومة.

[12] مرسوم رقم2.23.11صادر في11سبتمبر 2023 بإحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يحمل اسم «الصندوق الخاص بتدبير الاثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية". منشور بالجريدة الرسمية عدد7229مكرر 11سبتمبر2023

[13] اجتماع مجلس الحكومة الاربعاء 27شتنبر2023.بلاغ صحفي للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان. الناطق الرسمي باسم الحكومة.

[14] ظهير شريف رقم1.23.83صادر في30نوفمبر2023بتنفيذ القانون رقن50.23 في شأن منح الاطفال ضحايا زلزال الحوز صفة مكفولي الأمة. منشور بالجريدة الرسمية عدد 7253. 4 ديسمبر2023.

[15] مرسوم بقانون رقم2.23.870صادر في4اكتوبر2023 بإحداث وكالة تنمية الاطلس الكبير. منشور بالجريدة الرسمية عدد 7236 .5اكتوبر 2023

[16] مرسوم رقم2.23.921صادر في 5اكتوبر 2023بتطبيق المرسوم بقانون رقم2.23.870بإحداث وكالة تنمية الاطلس الكبير. منشور بالجريدة الرسمية عدد4.7253ديسمبر2023

[17] مرسوم بقانون رقم2.23.870 منشور بالجريدة الرسمية عدد 7253. 5اكتوبر 2023

[18] pierre laurent frier.jacques petit: droit administratif, précis domat,12 e Edition, France 2018-2019.p169

[19] مرسوم رقم2.23.921 بتطبيق المرسوم بقانون رقم2.23.870منشور بالجريدة الرسمية عدد4.7253

[20] Jean meynaud :la technocratie. Mythe ou réalité ? Edition payot paris 1964.p124

[21] Pierre Muller : les politiques publiques. Op cit. P32